



مؤتمر شوري – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الثانية

**التدقيق الشرعي الخارجي في القرارات
والتعليمات التنظيمية**

الدكتور/ عمر الشريف
خبير في الرقابة والتدقيق الشرعي
المملكة الأردنية الهاشمية

بسم الله الرحمن الرحيم

التدقيق الشرعي الخارجي.. المعايير والتجارب

مقدمة:

تعد الحاكمية المؤسسية عموما من أهم العناصر التي تحظى حاليا باهتمام ودعم كبيرين نظرا لما تشكله من دعامة رئيسية في المؤسسات المالية عامة ومنها البنوك، وفي قطاع المؤسسات المالية الإسلامية فقد أصبحت الحاكمية المؤسسية حجر الرchy بما تفرضه من تعليمات وأنظمة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح إلى جانب غيرها من التعليمات والأنظمة المهمة.

تتعلق الحوكمة الشرعية بالمنظومة الرقابية الشرعية عموما وبالأجهزة الرقابية الشرعية ذات العلاقة بالمصارف الإسلامية خصوصا، سواء كانت داخلية أم خارجية، والتي تضم: هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي، والامتثال الشرعي، والرقابة الشرعية من البنوك المركزية وغيرها... وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) معايير عديدة فيما يخص الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية عموما ومنها البنوك الإسلامية، وطبقت دول عديدة تلكم المعايير كليا أو جزئيا على قطاعات مالية عديدة.

تتناول هذه الورقة التدقيق الشرعي الخارجي محورا أساسيا من محاور الحوكمة الشرعية، وذلك بعد بيان مفاهيم الحوكمة الشرعية والحاكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية ودورها في ترشيد التجربة المصرفية الإسلامية وضبط أنظمتها العاملة وأجهزتها التنفيذية والرقابية، مع اهتمام كبير بالمعايير الدولية الخاصة بالحوكمة الشرعية مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة، واستعراض نماذج من التجارب الدولية في تطبيق هذه المعايير.

المبحث الأول: تعريف التدقيق الشرعي الخارجي والألفاظ ذات الصلة:

يعد التدقيق الشرعي الخارجي مكونا مهما من مكونات الحاكمية المؤسسية للمؤسسات المالية الإسلامية أو ما يدعى مؤخرا بالحوكمة الشرعية، وحتى نخلص إلى تعريف التدقيق الشرعي باعتباره علما مستقلا يفترض الابتداء بتعريفات ممهدة لموضوع هذه الورقة الرئيس.

الحاكمية أو الحوكمة:

تعرف الحاكمية أو الحوكمة على أنها الأدوات والإجراءات المنظمة لشبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف من مساهمين ومسيرين ومجلس الإدارة وعملاء وموردين...، وتتضمن بشكل صريح أو ضمني أسئلة حول السلطة والرقابة والمسؤولية، في إطار تحديد إستراتيجية التوجه العام لأداء المنشأة. أوهي النظام الذي يُوجّه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية¹.

الحوكمة الشرعية

أما الحوكمة الشرعية فهي تسمية جديدة تختص بالجزء المحدد من الحاكمية المؤسسية والتي تعنى بالأجهزة الرقابية الشرعية خصوصاً، وبمنظومة الرقابة الشرعية نظاماً عموماً، وتتعدى إلى النظام الإشرافي والرقابي الشرعي في المؤسسات المالية، وقد عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB الحوكمة الشرعية بأنها: النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فاعلاً ومستقلاً².

التدقيق الشرعي الداخلي:

هي وظيفة تعتبر جزءاً من أجهزة الحوكمة للمؤسسة المالية الإسلامية، وهي مستقلة عن الإدارة، وهدفها الأساسي توفير الضمانات لهؤلاء المشاركين بالحوكمة وهيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بامتثال المؤسسة المالية الإسلامية بقواعد وقوانين الشريعة³.

الامتثال الشرعي:

الإطار الذي يضمن امتثال الاتفاقيات والعقود والمعاملات المالية للبنك الإسلامي لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية⁴، أما قسم الامتثال للشريعة تعني الإدارة أو الشعبة أو الفريق أو الوحدة المكلفة بمسؤولية الامتثال للشريعة وفقاً للمعيار ذي الصلة⁵.

1. انظر في تعريف الحوكمة: تعليمات الحوكمة المؤسسة للبنوك، البنك المركزي الأردني.

2. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، IFSB

3. معيار التدقيق رقم 11: التدقيق الشرعي الداخلي.

4. معيار الحوكمة رقم 9: الامتثال الشرعي

5. السابق نفسه.

التدقيق الشرعي الخارجي:

يتكون مصطلح التدقيق الشرعي الخارجي من مفردات ثلاث هي: التدقيق والشرعي نسبة للشرعية والخارجي، فالتدقيق هو: "التدقيق هو نشاط موضوعي واستشاري مستقل يقدم تأكيدات بهدف تحسين وإضافة قيمة لعمليات المؤسسة. ويساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقويم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة.

الشرعي نسبة إلى الشرعية، والشرعية لغة هي الطريقة والمنهج، والإسلامية نسبة إلى الإسلام، أما اصطلاحاً فالشرعية الإسلامية: هي كل ما ورد من الأحكام التي شرعها الله سبحانه وتعالى لعباده، الواردة في القرآن والسنة ومصادر التشريع الأخرى، والخارجي: نسبة إلى الخارج ويقصد بها أنها من خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو المنشأة.

أما التدقيق الشرعي الخارجي باعتباره علماً فقد يكون خير تعريف له ما جاء في المعيار الخاص الذي جاء خاصاً ومنفرداً بهذا المصطلح، وهو معيار التدقيق رقم 6: التدقيق الشرعي الخارجي، وعرفه بأنه: عقد ارتباط للتأكيد المستقل بغرض تقديم تأكيد معقول لالتزام المؤسسة بمبادئ الشرعية وأحكامها- كما حددت في هذا المعيار- في الاتفاقيات والعقود والمعاملات المالية خلال فترة محددة.

وفصل المعيار تفريقاً مهماً بين نوعين من التدقيق الشرعي الخارجي، هما: التدقيق الشرعي الخارجي المباشر والتدقيق الشرعي الخارجي القائم على المصادقة.

التدقيق الشرعي الخارجي المباشر: هو عقد ارتباط تدقيق شرعي خارجي يقوم من خلالها المدقق الشرعي الخارجي بإصدار تقارير مباشرة عن التزام المؤسسة بناء على أسس محددة ذات الصلة، أي الالتزام بمبادئ الشرعية وأحكامها المطبقة على الإجراءات والعقود والمعاملات خلال فترة محددة.

أما التدقيق الشرعي الخارجي القائم على المصادقة: عقد ارتباط تدقيق شرعي خارجي يقوم من خلالها المدقق الشرعي الخارجي بإعداد تقرير يتعلق بـ "إقرار الالتزام بمبادئ الشرعية وأحكامها" الصادر عن إدارة المؤسسة.

ومعلوم أن عملية التدقيق شكلاً من أشكال التأكيد، وهي نشاط تقييبي يهدف إلى تعزيز ثقة المستخدمين المستهدفين تجاه مسألة محددة تعرف بالموضوع.

المبحث الثاني: واقع التدقيق الشرعي الخارجي في التجارب الدولية:

التجربة الكويتية:

صدر عن البنك المركزي الكويتي تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية عام 2016م، ونصت في المحور الثاني -التدقيق الشرعي الخارجي من الفصل الرابع (التدقيق الشرعي) - على ما يلي:

في ظل التنامي الكبير لقطاع الصناعة المالية الإسلامية، وعدم تفرغ الكثير من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية وتوزعهم على العديد من الهيئات (محلياً وخارجياً) وغيابهم عن يوميات الأعمال في البنوك والمؤسسات، بالإضافة إلى تركيز جهودهم في الفتوى أكثر من الرقابة الشرعية، لذلك كان من الضروري أن يعهد لأشخاص متفرغين (مدققون شرعيون خارجيون) القيام بمهام التدقيق الشرعي.

وتأسيساً على ما سبق، يجب أن تستعين هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.

وقد فصلت التعليمات في تعريف مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، والشروط الواجب توافرها في المكتب ليقوم بمهامه، وشروط المدقق الشرعي العامل في المكتب، ومواصفات تقرير التدقيق الشرعي الخارجي...، وألزمت التعليمات الجهات الخاضعة لها بالعمل بها ابتداء من تاريخ 1/1/2020.

ولم يقتصر الأمر على البنك المركزي الكويتي بل أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية عام 2011 لائحة تنفيذية ألزمت فيها بالتدقيق الشرعي الخارجي لأول مرة على مستوى العالم⁶، وصدر قرار بالعام ذاته عن هيئة مفوضي سوق رأس المال حول إنشاء مجلس استشاري للرقابة الشرعية⁷.

التجربة البحرينية:

أصدر مصرف البحرين المركزي SG Model عام 2017 وهي حوكمة شرعية للأجهزة الرقابية الشرعية، تم بموجبها فصل التدقيق الشرعي الداخلي عن الالتزام الشرعي، واستحداث التدقيق الشرعي الخارجي بشكل إلزامي على المؤسسات المالية الإسلامية⁸.

6. دور الجهة الإشرافية في تعزيز الحوكمة الشرعية: دراسة تحليلية لقرارات هيئة أسواق المال وتقاريرها، محمد الشرفا وآخرون، ص 58. مجلة إسرا، المجلد 11، العدد 2، 2020.

7. في الكويت حالياً سبعة مكاتب مرخصة للتدقيق الشرعي الخارجي هي: شركة بيت التدقيق الشرعي، شركة المشورة والراية للاستشارات المالية الإسلامية، مكتب دار الرقابة للاستشارات الشرعية، شركة رقابة العالمية للاستشارات الشرعية، شركة شوري للاستشارات الشرعية، شركة أصول للاستشارات الشرعية والتدقيق، شركة مقاصد للاستشارات الشرعية. <https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma/external-audit-offices>

8. موقع مصرف البحرين المركزي

ومن أهم ما جاء في الحوكمة الشرعية أن مكونات الحوكمة الشرعية أربعة: الهيئة الشرعية والتنسيق الشرعي والتنفيذ والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي، ارتباط التدقيق الشرعي الداخلي والتنسيق الشرعي والتنفيذ بالهيئة الشرعية بشكل مستقل.

التجربة الإماراتية:

ورد في معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في البند رقم 12 تحت البند: (التدقيق الشرعي الخارجي) ما نصه "يمكن للمؤسسة المالية الإسلامية أن تعين جهة خارجية متخصصة للقيام بالتدقيق الشرعي الخارجي".
كذلك صدر مؤخرا عن البنك المركزي الإمارات معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية⁹، والذي يسري تنفيذه من تاريخ 29/11/2024، وقد جاء فيه أنه ينطبق على المؤسسات المالية الإسلامية في حالة تعيين المؤسسة المالية الإسلامية لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي بشكل اختياري، أو وجود متطلب رقابي بتعيين مكتب للقيام بالتدقيق الشرعي الخارجي.

لكن لم تصدر تعليمات أو متطلبات تفيد إلزامية المؤسسات المالية الإسلامية بتعيين مدقق شرعي خارجي، إنما وجود معيار خاص بالتدقيق الشرعي الخارجي يعد خطوة متقدمة في التجربة الإماراتية.

التجربة السعودية:

فيما يخص الحوكمة الشرعية في التجربة السعودية نجد أنه قد صدر عن الجهات الرقابية ممثلة في البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية ثلاثة أطر للحوكمة الشرعية هي:

- 1- إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة، البنك المركزي السعودي، فبراير 2020
 - 2- تعليمات الحوكمة الشرعية في شركات التمويل، البنك المركزي السعودي، مايو 2021
 - 3- تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية، هيئة السوق المالية، يونيو 2022
- ولدى مراجعة تلك الأطر والتعليمات لا نجد فيها أي إشارة إلى التدقيق الشرعي الخارجي.

9. موقع البنك المركزي الإماراتي.

التجربة الأردنية:

في مطلع العام 2023 أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات جديدة تحت عنوان "تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2/2023)¹⁰ تشمل البنوك العاملة في الأردن الإسلامية منها وغير الإسلامية، وقد أفردت هذه التعليمات مواداً إضافية خاصة بالبنوك الإسلامية.

ومن أبرز ما جاء في هذه التعليمات فيما يخص البنوك الإسلامية إفراد وتفصيل الحديث حول الامتثال الشرعي، فقد عرفت الامتثال الشرعي بأنه "الإطار الذي يضمن امتثال الاتفاقيات والعقود والمعاملات المالية للبنك الإسلامي لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية". لكن لم يتم التطرق للتدقيق الشرعي الخارجي.

التجربة الباكستانية:

ورد في تعليمات أطار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي الباكستاني في بند التدقيق الشرعي الخارجي تفاصيل مهمة حول التدقيق الشرعي الداخلي، حيث وضحت التعليمات نطاق عمل المدقق الشرعي الخارجي ومسؤولياته وعلاقته مع هيئة الرقابة الشرعية، وتحدثت عن التقرير الصادر عن المدقق الشرعي الخارجي من حيث شكله ومضمونه والجهات المصدرة له¹¹. وقد جعلت التعليمات التدقيق الشرعي الخارجي ضمن التدقيق السنوي للمؤسسة المصرفية الإسلامية من الحد الأدنى لإطار الحوكمة الشرعية للمؤسسة.

المبحث الثالث: المعايير الدولية الخاصة بالتدقيق الشرعي الخارجي:

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوفي) معياراً خاصاً بالتدقيق الشرعي الخارجي، وهو معيار التدقيق رقم 6: التدقيق الشرعي الخارجي (التزام مستقل بضمان امتثال المؤسسة المالية الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية)، حيث صدر بشكل رسمي على موقع الهيئة، مع النص على أنه "يسري هذا المعيار على تقارير مدققي الشريعة الخارجيين التي تغطي الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع إمكانية التطبيق المبكر".

10. موقع البنك المركزي الأردني.

11. (SHARI'AH GOVERNANCE FRAMEWORK FOR ISLAMIC BANKING INSTITUTIONS. (Effective from: January 01, 2025).

أهم محاور معيار التدقيق الشرعي الخارجي:

- التدقيق الشرعي المباشر والقائم على المصادقة
- التعريفات
- متطلبات الالتزام بالمعيار:
- المتطلبات الأخلاقية
- مراقبة الجودة
- الموضوع محل الارتباط
- أسس التقييم
- الإجراءات الرئيسية: تسلسل سير عمل التدقيق الشرعي
- الضوابط الرقابية الداخلية
- أخذ العينات
- الإقرارات الخطية
- التوثيق والأرشفة
- محتوى التقارير

الهدف من المعيار:

الهدف من هذا المعيار تقديم التوجيه بشأن أداء عقد ارتباط تأكيد مستقل (ويشار إليها في هذا المعيار بالتدقيق الشرعي الخارجي) للتأكد من التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة وأحكامها. العلاقة مع المعايير الأخرى: يجب أن يُقرأ هذا المعيار مقترناً مع المعيار الدولي لارتباطات التأكيد 3000 "ISAE"، "ارتباطات التأكيد عدا التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية

نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار على عمليات التدقيق الشرعي الخارجي التي ينفذها المدققون الشرعيون الخارجيون المستقلون مع عزمهم على تقديم تأكيد مستقل للعديد من أصحاب المصالح فيما يتعلق بالالتزام المؤسسة بمبادئ الشريعة وأحكامها

أنواع التدقيق الشرعي الخارجي:

1. التدقيق الشرعي الخارجي المباشر، وهو ما ينصح به المعيار.
2. التدقيق الشرعي الخارجي القائم على المصادقة، إذا كان ضمن متطلبات السلطات التنظيمية المختصة في النطاق الرقابي ذي العلاقة، وفي الحالات التي يطلب فيها تقديم بيان الالتزام 'بمبادئ الشريعة وأحكامها' من إدارة المؤسسة.

مقارنة بين التدقيق الخارجي المباشر والتدقيق الخارجي القائم على المصادقة:

وجه المقارنة	التدقيق الخارجي المباشر	التدقيق الخارجي القائم على المصادقة
التعريف والمهامية	عقد ارتباط تدقيق شرعي خارجي يقوم من خلالها المدقق الشرعي الخارجي بإصدار تقارير مباشرة عن التزام المؤسسة بناء على أسس محددة (انظر الفقرة 15 ذات الصلة، أي الالتزام 'بمبادئ الشريعة وأحكامها' المطبقة على الإجراءات والعقود والمعاملات المالية خلال فترة محددة	عقد ارتباط تدقيق شرعي خارجي يقوم من خلالها المدقق الشرعي الخارجي بإعداد تقرير يتعلق بـ "إقرار الالتزام بمبادئ الشريعة وأحكامها" الصادر عن إدارة المؤسسة؛
الهدف	الحصول على تأكيد معقول، وفقاً لأسس ملائمة (منصوص عليها في الفقرة 15)، فيما إذا كانت المؤسسة المالية قد التزمت، في جميع الجوانب الأساسية، 'بمبادئ الشريعة وأحكامها' فيما يتعلق بالإجراءات والعقود والمعاملات المالية في الفترة المخصصة لإجراء عملية إعداد التقارير حول المسائل المذكورة في (أ) أعلاه وفق نتائج التدقيق الشرعي الخارجي. التدقيق.	الحصول على تأكيد معقول، بناء على أسس ملائمة (المتوافقة مع الفقرة 15)، حول ما إن كانت المعلومات محل الارتباط تعرض بصورة عادلة حالة التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة وأحكامها في جميع الجوانب الأساسية على سبيل المثال بيان الالتزام المعد والصادر عن إدارة المؤسسة ب. إعداد التقارير حول المسائل المذكورة في (أ) أعلاه بما يتوافق مع نتائج التدقيق الشرعي الخارجي.
الموضوع محل الارتباط وأسس التقييم	تقييم مدى التزام الإجراءات والعقود والمعاملات المالية لدى المؤسسة بمبادئ الشريعة وأحكامها، خلال مدة زمنية محددة.	بيان أو إقرار التزام المؤسسة في إجراءاتها وعقودها المالية ومعاملاتها بمبادئ الشريعة وأحكامها، خلال مدة زمنية محددة.

معيار التدقيق الشرعي الخارجي، ومعيار التأكيد رقم 3000:

نص معيار التدقيق الشرعي الخارجي الصادر عن أيوفي على أنه "يجب أن يقرأ هذا المعيار مقترناً مع المعيار الدولي لارتباطات التأكيد ISAE 3000"، وفي البند الذي يليه ورد أنه "يجب تطبيق متطلبات المعيار ISAE 3000 على عقود الارتباط ذات الصلة التي يمكن تنفيذها بموجب هذا المعيار، شريطة ألا تتعارض أو تكون غير متناسقة مع هذا المعيار نظراً لطبيعتها الخاصة أو لا تتعارض مع المتطلبات الشرعية المتعلقة بالتدقيق الشرعي الخارجي.

نبذة عن معيار التأكيد رقم 3000:

تهدف المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى إلى توفير إطار مرجعي لأداء وتعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق ذات القيمة المضافة، وإرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق، وتعزيز تحسين عمليات وأعمال المؤسسات.

هو معيار المراجعة رقم 3000:

مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية، ويكون تاريخ النفاذ فيما يخص عمليات التأكيد التي يؤرخ فيها تقرير التأكيد في 15 ديسمبر 2015.

ومن أهم العناوين التي اشتملها المعيار¹²:

- المتطلبات الأخلاقية
- مراقبة الجودة
- قبول المهمة والاستمرار فيها
- الاتفاق على شروط المهمة
- التخطيط للمهمة وأدائها
- الاستعانة بالخبير
- الحصول على الأدلة
- دراسة الأحداث اللاحقة
- التوثيق
- إعداد تقرير التأكيد
- المسؤوليات الأخرى لإعداد التأكيد

يشمل المعيار المتطلبات الأخلاقية (بموجب متطلبات وقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين، أو المتطلبات المهنية الأخرى)، وإجراءات مراقبة الجودة (بموجب متطلبات المعيار الدولي لرقابة الجودة (1)، وإجراءات التخطيط والتدقيق، ومتطلبات إعداد التقارير، والتوثيق.

12. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ط النسخة المترجمة الجزء 2، 2014

فرّق المعيارين نوعين من ارتباطات التأكيد: الأول هو التأكيد المحدود والآخر هو التأكيد المعقول ومن الأمثلة عليه التدقيق على القوائم المالية.

التأكيد المعقول: تهدف ارتباطات التأكيد المعقول إلى تقليل مخاطر ارتباطات التأكيد إلى أقل مستوى مقبول وفقاً لظروف الارتباط كأساس للتعبير عن رأي الممارس على نحو إيجابي .

وفي ارتباطات التأكيد المعقول، يقدم الممارس رأياً إيجابياً وهو ما يُعد بياناً تأكيدياً، ويعتمد ذلك على تنفيذ الممارس لمستوى عالٍ من العمل جمع من خلاله الأدلة الكافية والمناسبة لاستنتاج تطابق الموضوع من جميع جوانبه الجوهرية مع المعايير المحددة.

التأكيد المحدود: تهدف ارتباطات التأكيد المحدود إلى تقليل مخاطر ارتباطات التأكيد إلى مستوى مقبول في إطار ظروف الارتباط، ولكن بمستوى مخاطر أكبر من ارتباط التأكيد المعقول ، وذلك كأساس لاستنتاج الممارس الذي يعبر عنه على نحو سلبى.

وفي ارتباطات التأكيد المحدود، يقدم الممارس شكلاً سلبياً من أشكال التعبير، وهذا يعني أن الممارس قد جمع أدلة كافية ومناسبة لاستنتاج مدى قبول الموضوع في إطار الظروف المحيطة به (أي، نتيجة للقيام بإجراءات معينة لم يصل إلى علم الممارس ما يثير شكوكه حول عدم وفاء الموضوع قيد البحث بمعايير محددة)

بين معيار التدقيق الشرعي الخارجي ومعيار التأكيد 3000:

الدارس لمعيار التدقيق الشرعي الخارجي يلحظ أن المعيار أجرى إجمالاً محاكاة لمعيار التأكيد، من حيث المنهجية والمحاو والعناوين، فمن العناوين المشتركة مثلاً: المتطلبات الأخلاقية، ومراقبة الجودة والتوثيق.. وغيرها، وإن كان هناك تفصيل وبيان أكبر في معيار التأكيد، لذلك أحال معيار التدقيق الشرعي الخارجي على معيار التأكيد في المحاور التي لم يذكرها أو لم يفصل فيها، ومن المحاور تلك المحاور مثلاً: الاستعانة بخبير..

المبحث الرابع: علاقة التدقيق الشرعي الخارجي بمكونات الحوكمة الشرعية الأخرى كما ورد في معايير الحوكمة الأخرى:

أولاً: معيار التدقيق رقم 4: فحص المدقق الخارجي الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها:

اعتمد هذا المعيار عام 2000، وبدأ سريانه على المؤسسات المالية الإسلامية عام 2002، أي قبل صدور معيار التدقيق الشرعي الخارجي بفترة طويلة، ولم يكن هناك ذكر أو تداول للتدقيق الشرعي الخارجي في المجال التداولي للعاملين في الصناعة المالية الإسلامية، بالرغم من ذلك فإن البنود التي جاء بها معيار التدقيق 4 هذا كان يعد في حينه إضافة نوعية.

طلب المعيار من المدقق الخارجي (وليس المدقق الشرعي الخارجي) إجراء فحوصات للوصول إلى تأكيد معقول حول التزام المؤسسة بالفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية الخاصة بتلك المؤسسة (وليس أي مرجعية شرعية أخرى).

ومن المهام الأساسية للمدقق الخارجي حسب المعيار التأكد من أن القوائم المالية أعدت وفق أحكام الشريعة الإسلامية اعتماداً على فتاوى الهيئة الشرعية الخاصة بالمؤسسة. وحدد المعيار نطاق عمل المراجع الخارجي في تكوين رأي حول ما إذا كانت عمليات المؤسسة تتفق مع فتاوى وإرشادات الهيئة، ويقوم في سبيل ذلك بفحص المنتجات الجديدة للتأكد من اعتمادها الشرعي، وأخذ عينات من المعلومات المنفذة، وراجع أيضاً كافة الفحوصات التي أجرتها الهيئة الشرعية أو التدقيق الشرعي الداخلي أو إدارة المؤسسة أو التدقيق الداخلي.

لم يتطرق معيار التدقيق الشرعي الخارجي إلى هذا المعيار بالنسخ أو التقييد... مع أن الفكرة الأساسية وكثير من المحاور محل التدقيق الشرعي مشتركة بين الطرفين: المدقق الخارجي، والمدقق الشرعي الخارجي.

ثانياً: معيار الحوكمة رقم 11: التدقيق الشرعي الداخلي:

اعتمد مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات معيار التدقيق الشرعي الداخلي في تموز عام 2019 ليحل محل معيار الرقابة الشرعية الداخلية، وقد ورد ضمن بند الاستقلالية والموضوعية في معيار التدقيق الشرعي الداخلي ما نصه:

يجب أن تكفل الإدارة لوظيفة التدقيق الداخلي الشرعي الوصول غير المقيد إلى جميع الوثائق والتقارير والأنظمة الخ، ويجب أن تقدم الإدارة ولجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية الدعم الكامل والمستمر لوظيفة التدقيق الداخلي الشرعي، وتكون وظيفة التدقيق الداخلي الشرعي على اتصال مباشر ومنتظم مع جميع مستويات الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والمدققين الشرعيين الخارجيين¹³.

والناظر في هذا النص يجد أنه لم يخرج عن العموميات المفوضية إلى عدم الوضوح، لكن معيار التدقيق الشرعي الخارجي كان أكثر تفصيلاً وتحديداً لطبيعة هذا الاتصال والتواصل المنتظم؛ حيث ورد في المعيار تحت بند "الاستفادة من عمل التدقيق الشرعي الداخلي وتقرير المدقق الشرعيين (المراقبين الشرعيين): يجب على المدقق الشرعي الخارجي أن يقيم دور الوظائف الداخلية المتعلقة بالالتزام الشرعي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المراجع الشرعي الداخلي أو التدقيق الشرعي الداخلي وتقرير المراقبين الشرعيين، إلى جانب تقييم درجة الاستقلالية والموثوقية.

13. معيار التدقيق الشرعي الداخلي

وتتمثل الاسس الاساسيه لتقييم مدى الاستفادة من هذا العمل في استقلاله النسبي عن الإدارة للسبب نفسه وتحقيقا لهذا الغرض فيجب استبعاد وظائف الاداره المتعلقة بالالتزام الشرعي اي قطاع الالتزام الشرعي، وبناء عليه فإن اطار عمل هذه الوظائف يمكن أن يضعها في الاعتبار كجزء من الاجراءات الرقابيه الداخليه ذات الفعاليه ولا تستخدم بديلا لعمل المدقق الشرعي الخارجي.

يجب على المدقق الشرعي الخارجي فور اعتبار عمله مستقلا عن الاداره وله موثوقيته أن يقيم مدى الاستفادة من هذا العمل وبالتالي عليه أن يستلم ويراجع التقارير الصادره خلال فتره عقد الارتباط أو ما يتعلق بها من جميع الوظائف ذات العلاقة التي تتمتع بالاستقلاليه والموثوقية، وعند الضروره يجب على المدقق الشرعي أن يقوم بمراجعته أوراق عملها بالاضافه إلى التقارير بما يدعم الاستنتاجات التي توصل اليها.

ويمكن التوصية باقتراح حد أدنى واجب من الاجتماعات المشتركة بين الطرفين سنويا، لتبادل الخبرات والمعلومات والوثائق ذات الاهتمام المشترك، وتقديم المشورة المتبادلة.

ثالثا: معيار الحوكمة رقم 8: الهيئة الشرعية المركزية:

عند دراسة المعيار لا نجد أية إشارة فيما يخص علاقة الهيئة المركزية بالمدقق الشرعي الخارجي، بل لا يوجد ذكر أصلا للتدقيق الشرعي الخارجي في هذا المعيار... ولعل السبب في ذلك أن المعيار- كما ورد فيه- يشجع قيام الهيئة الشرعية المركزية بشكل أساسي بالوظيفة الاستشارية، مع مستوى محدود من الصلاحيات الإشرافية. لكن الوظيفة الإشرافية الرقابية المحدودة تتطلب- كما جاء في المعيار- تقديم الإرشاد والإشراف فيما يتعلق بوظيفة فحص ومراقبة الالتزام الشرعي التي تقوم بها السلطة الرقابية... وهو يقتضي بالحد الأدنى الاطلاع على تقارير مستقلة من التدقيق الشرعي الخارجي على أقل تقدير من أجل الإشراف على فحص ومراقبة الالتزام الشرعي للمؤسسات.

بينما لدى مراجعة معيار التدقيق الشرعي الخارجي نجد إشارات مهمة للهيئة المركزية تمثلت في جعل الهيئة المركزية المرجعية الشرعية الثانية للمدقق الشرعي الخارجي بعد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة..

رابعا: معيار الحوكمة رقم 1: تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقديرها، ومعيار رقم 2/ الرقابة الشرعية الداخلية:

من معيار الحوكمة الخاص بهيئة الرقابة الشرعية لا نجد ذكرا للتدقيق الشرعي الخارجي، لكن معيار التدقيق الشرعي الخارجي يضع فتاوى الهيئة الشرعية المرجعية الثالثة للمدقق الشرعي الخارجي بعد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة والهيئة المركزية على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك فقد طلب معيار التدقيق الشرعي الخارجي من المدققين التأكد من أن الإدارة قدمت معلومات واضحة وشفافة وأتاحت الوصول إلى سجلات للمدققين الشرعيين الخارجيين، والمدققين الشرعيين الداخليين، ومسؤولي الالتزام الشرعي وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية لكل الأمور التي لها أثر شرعي.

خامساً: معيار رقم 9: وظيفة الامتثال الشرعي:

ونقصد بالامتثال الشرعي هنا القسم أو الإدارة وليس حالة امتثال المؤسسة للمرجعيات الشرعية، وقد طلب معيار التدقيق الشرعي الخارجي من المدققين التأكد من أن الإدارة قدمت معلومات واضحة وشفافة وأتاحت الوصول إلى سجلات للمدققين الشرعيين الخارجيين، والمدققين الشرعيين الداخليين، ومسؤولي الالتزام الشرعي وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية لكل الأمور التي لها أثر شرعي.

نظرة استشرافية:

إن المتتبع لحركة تطور المنظومة الرقابية الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وما شهدته وتشهده من تطور بنيوي في مسيرتها ليكاد يجزم بأن المستقبل المنظور يحمل في طياته اهتماماً بالغاً وإلزاماً قانونياً قادمًا بالتدقيق الشرعي الخارجي؛ فقد بدأت الأجهزة الرقابية الشرعية كلياً أو جزئياً محاكية للأجهزة الرقابية التقليدية، وما زالت تسير وفق هذا النهج، والتدقيق الشرعي الخارجي من ضمن المنظومة السائرة على هذا النهج.

من جانب آخر فإن المتوقع أن يزداد الطلب بشكل متسارع على التدقيق الشرعي الخارجي، الذي تشكلت معالمة بفضل المعايير التفصيلية الصادرة عن الجهات الدولية (مثل أيوفي) بالإضافة إلى نضوج المهنة في بعض التطبيقات، حيث لم يعد الأمور محصوراً في شكل استشارات شرعية لحالات تطبيقية أو نماذج عقود أو هياكل منتجات، بل أصبح يتعدى ذلك إلى آليات عمل منهجية وفق معايير أخلاقية ومهنية احترافية، وبشروط نموذجية تعطي للمبادئ والمعايير الشرعية حقها في التأكد المعقول من تطبيقها في نسيج المؤسسة المالية الإسلامية.

أهم النتائج:

1. التدقيق الشرعي الخارجي أحد أهم مكونات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.
2. هناك متطلبات أخلاقية ومهنية صارمة يتوجب توافرها في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي والمدققين الشرعيين العاملين فيه.
3. هناك فرق بين التدقيق الشرعي المباشر (وهو ما فضله ونصح به المعيار) والتدقيق الشرعي القائم على المصادقة.
4. غالب التجارب الإسلامية لا يوجد فيها إلزام بالتدقيق الشرعي الخارجي، وبعض التجارب وضعت الجهات الإشرافية فيها معايير تفصيلية خاصة به بدون إلزام كالإمارات، لكن هناك تجارب تلزم بذلك مثل البحرين والكويت.

5. من أسباب الحاجة للتدقيق الشرعي الخارجي هو عدم تفرغ هيئات الرقابة الشرعية لمهام الرقابة والتأكد بالصورة المطلوبة، وغلبة جانب الفتوى والاستشارات على أعمالهم.

أهم التوصيات:

1. التدقيق الشرعي الخارجي داعم مهم لأداء هيئات الرقابة الشرعية ومساعد لها في أداء مهامها.
2. تبني البنوك المركزية والجهات الرقابية والإشرافية لإلزامية التدقيق الشرعي الخارجي ضرورة مهنية تقتضيها النظم الأساسية للمؤسسات المالية الإسلامية وطبيعة الترخيص لها.
3. تأهيل كوادر المدققين الشرعيين لمهام التدقيق الشرعي الخارجي ضرورة ملحة.
4. تبني الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي مساقات وتطبيقات عملية للتدقيق الشرعي الخارجي.
5. زيادة عناية الأجهزة الرقابية عموماً والأجهزة الرقابية الشرعية بالرقابة على مكونات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.
6. تفعيل الاستفادة من المعايير المهنية النازمة لأعمال الأجهزة الرقابية الشرعية في أعمال التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي والامتثال الشرعي الصادرة عن الجهات الدولية مثل أيوفي ومجلس الخدمات الإسلامية وغيرهما.
7. الخروج من التواصل الشكلي غير الفعال بين الأجهزة الرقابية الشرعية والمدقق الخارجي إلى تنسيق وتبادل تقارير واستصحاب نتائج التقارير في أعمال الأطراف المعنية جميعها إلى حين الوصول إلى إلزامية التدقيق الشرعي الخارجي.

-تم بحمد الله-

